تذبذب في الأسعار ما بين صعود وهبوط

السعودية : توقعات بصعود تدريجي لمؤشر البورصة الأسبوع المقبل

متداول يتابع حركة الأسهم السعودية

الرياض - «رويترز»: رغم تذبذبه في نطاق ضيق صعودا وهبوطا على مدى الأسابيع القليلة الماضية لا يزال المؤشر السعودي متماسكا فوق مستوى 7000 نقطة وهو عامل نفسي مهم ويتوقع محللون بداية اتجاه صعودي تدريجي للمؤشر اعتبارا من الأسبوع المقبل وهو الأخير قبل موسم الإعلان عن النتائج.

وانهى مؤشر أكبر سوق للأسهم في الشرق الأوسط تعاملات يوم الاربعاء مرتفعا 0.3 في المئة عند 7095.5 نقطة وسط تداولات بلغت قيمتها 5.7 مليارات ريال «1.5 مليار دولار».

وتوقع محللان بارزان استمرار الاتجاه الصعودي الطفيف وسط حذر المتعاملين الذين يترقبون إعلان الشركات القيادية عن نتائجها الفصلية للربع الأول.

وقال محمد العمران الخبير الاقتصادي وعضو جمعية الاقتصاد السعودي «لا تزال حالة عدم التيقن تسيطر على المؤشر ولا يزال الاتجاه الرئيسي غير واضح لكن ما يدعو للتفاؤل هو تماسك المؤشر فوق مستوى 7000 نقطة».

واضاف «من المتوقع ان يستمر التداول في نطاق ضيق بمتوسط بين 20-30 نقطة يوميا وان يبدأ المؤشر موجة ارتفاع تدريجي الاسبوع المقبل..اعتقد اننا سنرى مستوى يتجاوز 7100 نقطة اوائل الاسبوع».

وأشار إلى توقعات بان تدور قيم التداول حول مستوى 5.5 مليارات ريال.

ويتكهن مازن السديري رئيس الأبحاث لدى الاستثمار كابيتال بأن الأسبوع المقبل سيشهد استعداد المتعاملين لنتائج الربع الأول وقال إن عمليات إعادة ترتيب المراكز بدأت بالفعل على قطاعات مؤثرة بالسوق.

وقال «شهد قطاعا التجزئة والبتروكيماويات ارتفاعا خلال الاسبوع وبدل ذلك على أن التداولات تتم بناء على الاستعداد للنتائج وسط تحفظ وترقب».

وتابع «توقع الصعود خلال تعاملات الأسبوع المقبل لكن في نطاق ضيق».

ويتوقع مهاب الدين عجينة رئيس التحليل الفني لدى بلتون فاينانشال إن يكون المؤشر أكثر ميلا للصعود خلال الأسبوع المقبل لاسيما في ظل بوادر عودة احجام التداول لمستوى قوي مرة أخرى.

وقال «انهى المؤشر تعاملات هذا الأسبوع مقتربا من 7100 نقطة... الأسبوع المقبل سيستهدف المؤشر مستوى 7200 نقطة وفي حال كسرها سيستهدف مستوى يدور بين 7350-7400 نقطة».

ولفت العمران إلى تركز التعاملات خلال الأسابيع الماضية على الأسهم التي أدرجت حديثا بالسوق وهي اسمنت المنطقة الشمالية والشركة الوطنية للرعاية الطبية واللتين استحوذتا على جزء كبير من السيولة.

وأضاف أن الأسبوع المقبل سينتقل تركيز المتعاملين مرة أخرى إلى الأسهم التي من المتوقع ان تسجل أرباحا جيدة.

واستبعد العمران «مفاجآت كبرى» في نتائج الربع الأول قائلا إن العوامل لم تتغير لذلك من المرجح أن يواصل قطاعي البنوك والاتصالات النمو التدريجي بينما إن حدث نوع من التذبذب فسيكون في قطاع البتروكيماويات.

فيما قال السديري إن التركيز بالسوق ينصب على خمسة قطاعات هي البنوك والبتروكيماويات والاسمنت والتجزئة والأغذية وخارج تلك القطاعات تكون المعاملات انتقائية على أسهم بعينها.

كانت الاستثمار كابيتال قالت في تقرير حديث إن «صحة وحيوية الاقتصاد السعودي سواء من الإنفاق الحكومي أو القطاع الخاص والاستثمارات العامة «لها» انعكاسات إيجابية على سوق الأسهم السعودي».

اتحاد الغرف الخليجية» يؤكد أهمية فتح المنافذ الحدودية الجمركية

اكد اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي على اهمية فتح المنافذ الحدودية الجمركية الخليجية على مدار 24 ساعة لاستقبال وتخليص البضائع وتوحيد الإجراءات الجمركية لدى الدول الأعضاء.

وذلك لتسهيل دخول المنتجات والبضائع في المنافذ الجمركية ودراسة خصخصة المنافذ الجمركية بين دول المجلس والاستفادة من التجربة التركية في هذا الشان.

وشدد الاتحاد في مقترحات رفعها للاجتماع السنوي الأول بين هيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون والأمانة العامة لمجلس التعاون على اهمية الاعتراف المتبادل بالشهادات الصادرة عن مختبرات القطاع الخاص المعتمدة دوليا وخليجيا في المنافذ الحدودية بين دول المجلس واهمية تزامن التطبيق الجماعي للقرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي بشان الاتحاد الجمركي الخليجي.

وطالب الاتحاد بعقد هذا الاجتماع بصفة دورية لا تقل عن مرتين في العام للاطلاع على مرئيات وتصورات القطاع الخاص الخليجي حول القرارات ذات العلاقة بالاتحاد الجمركي الخليجي قبل تطبيقها واكد الاتحاد اهمية إشراك القطاع الخاص الخليجي في صياغة القرارات المتعلقة بالجمارك قبل إقرارها استنادا إلى بيان «أروشا» واتفاقية «كيوتو» المعدلة وتعاون الجهات المختصة مع الأجهزة الجمركية في منح تاشيرات الدخول المتعددة المرات للسواق الأجانب لتسهيل حركة تنقلهم.

وأشاروا إلى اهمية الاتفاق على تطبيق وتوحيد جميع الطلبات الجمركية بخصوص المنشا ومطابقة الجودة وعدم إلزام ملاك وسائط النقل الخليجية بعد دخولها أي منفذ حدودي خليجي بإثبات مواصفات محلية وتجميع المعلومات المتعلقة بالجمارك على الموقع الالكتروني الموحد لهيئة لاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون حيث ترصد فيه جميع المعلومات الجمركية الخليجية.

واوضح اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي انه يتوجب على الدول الأعضاء اتخاذ موقف موحد من أي جهة دولية تخالف انظمة دول المجلس وقبول شهادات المطابقة المعتمدة دوليا وبدون الرجوع إلى المختبرات المحلية وحث الدول الأعضاء على الإسراع بالانضمام إلى منظومة الإدخال المؤقت للبضائع «اية تي ايه سيرنت» والاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الخصوص.

ولفتوا إلى اهمية توضيح بعض الملابسات الخاصة بإصدار شهادات المنشا التي تصدر عن طريق التقنية الإلكترونية.. مشيرين الى ان البضائع غير المطابقة للمواصفات والمقاييس الخليجية التي يتم رفض إدخالها من قبل أي منفذ جمركي في اي دولة من دول المجلس ويتم رفض دخولها الى اي دولة اخرى من الأعضاء ويلزم التاجر بإعادتها.

وتقدم ممثلو اتحادات وغرف دول مجلس التعاون الخليجي بالشكر والتقدير على هذه المبادرة وحسن الاستماع.. متاملين ترجمتها إلى ارض الواقع وتحقيق النتائج المرجوة التي من شانها تعزيز الوحدة الاقتصادية الخليجية وزيادة التبادل التجاري.

وأعرب اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عن تقديره لمبادرة هيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون والأمانة العامة لمجلس التعاون وإدارة شؤون الجمارك بمملكة البحرين لعقد الاجتماع السنوي الأول بين هيئة الاتحاد الجمركي الخليجي واتحاد الغرف والذي يؤكد على العلاقة المتميزة بين القطاعين العام والخاص ويترجم التنسيق والتعاون في كل ما من شانه تسهيل حركة التجارة البينية بين دول المجلس.

وقالت الأمانة العامة لاتحاد الغرف الخليجية في بيان اليوم إنه «إن ممثلي غرف دول مجلس التعاون الخليجي يعرب عن امتنانهم لهذه المبادرة ويؤكدون على امن وسلامة دول مجلس التعاون وعلى اهتمام القطاع الخاص الخليجي بالمحافظة على هذه المبادئ الأساسية آملين أن يعكس هذا الاجتماع العلاقات المتميزة بين القطاعين الحكومي والخاص».

واضافت ان ممثلي الغرف الخليجية اكدوا على عدد من النقاط التي يرى القطاع الخاص انها تؤدي إلى تاخير انجاز المعاملات على المعابر الحدودية «البرية والبحرية والجوية» وتؤثر على حركة انسياب السلع والبضائع في المنافذ الجمركية بانواعها بين دول المجلس والتي تم التعرف عليها من خلال الزيارات المتكررة والتي قام بها ممثلو الاتحادات والغرف العاملة لمجلس التعاون وإدارة شؤون الجمارك بمملكة البحرين لعقد الاجتماع السنوي الأول بين هيئة الاتحاد الجمركي الخليجي واتحاد الغرف والذي يؤكد على العلاقة المتميزة بين القطاعين العام والخاص ويترجم التنسيق والتعاون

العساف: الخطوة دليل على قوة مركز المملكة المالي

«فيتش» ترفع التصنيف الائتماني للمملكة من مستقر إلى إيجابي

إبراهيم العساف

اعلنت امس وكالة فيتش «Fitch» العالمية للتصنيف الائتماني عن تغييرها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للمملكة من مستقر «Stable» إلى ايجابي «Positive» عند درجة عالية «AA-». وياتي هذا الإعلان تاكيدا على متانة اقتصاد المملكة وقوة مركزها المالي.

من جهته اكد وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف أن هذا التقييم الايجابي الصادر من أحد أكبر وكالات التصنيف العالمية يعزز الثقة في متانة الاقتصاد السعودي واستدامة نموه وتنوع قطاعاته. وهو نتاج للسياسات المالية والاقتصادية الناجحة التي تتبعها المملكة بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، وتخصيصها لنسبة عالية من الإنفاق الحكومي لدعم مشاريع البنية التحتية والتنموية في عدة قطاعات هامة مثل الإسكان ووسائل النقل العام مما سيعزز الطاقة الاستيعابية والانتاجية للاقتصاد المحلي، إضافة إلى الاستمرار في خفض الدين العام ليصل إلى ادنى مستوياته التاريخية.

من جهته عبر محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك عن سعادته بهذه النظرة الإيجابية لوكالة التصنيف الائتماني «Fitch» التي تواكب التطور الاقتصادي للمملكة وتعكس جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله في النهضة الشاملة بما يحقق رفاهية المواطن، ويؤكد هذا التقييم نجاح المملكة في اتباع سياسات نقدية حصيفة ومنهج إشرافي متميز على المؤسسات المالية ساهم في تعزيز استقرار وتطور قطاعها المالي، واستمرار المملكة في تعزيز احتياطاتها المالية مما جعلها بمنأى عن التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

دراسة: قطاع السفر في السعودية يتجاوز 11 مليار دولار العام المقبل

ارتفاع الإنفاق على السياحة والسفر في السعودية

توقعت دراسة أجرتها شركة أبحاث السوق العالمية «PhoCusWright» ان تشهد سوق السفر في المملكة نمواً مطرداً لتصل قيمتها إلى 11.4 مليار دولار عام 2014 بزيادة قدرها 4 في المئة بالمقارنة مع 10.2 مليارات دولار عام 2012.

وتضمنت الدراسة التي حملت عنوان «تقييم فرص السفر الإلكتروني: الشرق الأوسط»، تقييماً شاملاً لقطاع السياحة والسفر في منطقة الشرق الأوسط، وركزت بشكل خاص على نمو وإمكانات قطاع السفر الإلكتروني في أسواق المملكة والإمارات ومصر وقطر.

وتوقعت أن تنمو مبيعات السفر الإلكتروني في المملكة إلى الضعف خلال العامين المقبلين لتزايد انتشار التجارة الإلكترونية في المنطقة، متخطية القيمة الإجمالية لسوق السفر الإلكتروني بالمملكة عام 2012 المقدرة بنحو 1، 316 مليار دولار لتتجاوز 1.9 مليار دولار عام 2014.

وقال مدير عام أمادبوس السعودية نشأت بخاري: يواصل قطاع السياحة والسفر في المملكة نموه بوتيرة متسارعة، وهذا يتضح من خلال تنامي حجم الحجوزات الإلكترونية عبر الإنترنت، ولا سيما لأغراض السياحة الدينية التي تلعب الدور الأبرز في دفع عجلة نمو القطاع بالمملكة. من ناحية أخرى، ساهم التنوع السكاني في البلاد في تحفيز السياحة الداخلية وتنشيط حركة المسافرين من وإلى المملكة.

وأضاف: تشير دراسة PhoCusWright إلى أن إجمالي الإنفاق على السياحة والسفر في المملكة ارتفع إلى 23 مليار دولار، وأن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد قد وصلت عام 2010 إلى 58.9 مليار دولار، بنسبة 3.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما كان للاستثمارات الضخمة التي جرى ضخها من القطاعين العام والخاص لدعم قطاعي السياحة والطيران أثر كبير في تعزيز القدرات والمزايا التنافسية للمملكة على المستوى الإقليمي.

وأظهرت الدراسة أن الهواتف الذكية تمثل 60 في المئة من إجمالي الهواتف المحمولة في المملكة العربية السعودية، وأن ما يقرب من 26 في المئة من مستخدميها يتصفحون الانترنت للحصول على المعلومات المتعلقة بالسفر وإجراء عمليات الحجز والشراء إلكترونيا، مما رفع إجمالي الحجوزات التي أجريت عبر نظام Online Travel Agencies في المملكة بنسبة 25 في المئة العام الماضي، فيما استحوذت شركات الطيران التقليدي والاقتصادي على 76 في المئة من تلك الحجوزات.

من جانب آخر، تستحوذ المملكة على 50 في المئة من سوق تأجير السيارات، ما يجعلها أكبر سوق في المنطقة، تليها الإمارات العربية المتحدة ومصر.

وتشير التقديرات إلى أن حجوزات قطاع المنشآت السياحية سترتفع بنحو 5 في المئة من 3.8 ملايين دولار العام الماضي إلى 4.3 ملايين دولار عام 2014. وتحظى مكة المكرمة والمدينة المنورة بنسبة 53 في المئة من إجمالي حجوزات تلك المنشآت.

ملتقى التثمين في السعودية يطالب بإنشاء بورصة عقارية

جانب من اللقاء

نظمت الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة محاضرة حول أساسيات التثمين العقاري، بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة عبدالسلام الزروق وأمين عام الغرفة محمد الشريف وعدد من أعضاء مجلس الإدارة.

وتناول الخبير والمدرب العقاري عبدالعزيز أحمد العزب جملة من العناصر التي ترتبط بالتثمين بوصفه مرتكزا أساسيا في صناعة العقار، مشيرا إلى انه أصبح ضرورة في ظل تنامي العقارات وتداخل الأنشطة حتى أصبح صناعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالرهن العقاري والتمويل والتثمين الذي اكتسب أهمية خاصة مع قرب صدور قانون الرهن العقاري والتشريعات المصاحبة.

وشهد اللقاء العديد من المداخلات حول آليات وأهمية التثمين العقاري وخصوصية كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، مشددا على أهمية إنشاء بورصة عقارية تحكم آليات التقييم والعرض والطلب.

وكان رئيس اللجنة العقارية في غرفة المدينة غازي قطب قد ابتدر اللقاء منوها بما تتمتع المدينة المنورة به من ميزة تنافسية تحفزها دوما على احتراف الإبداع في مجال التعمير والصناعة العقارية بوصفها مدينة يظل الإقبال على تملك أراضيها سمة دائمة مما يجعلها في حاجة ماسة إلى تقنين التعامل وفق ميثاق وأصول ثابتة في عمليات البيع والشراء، مشيراً إلى أن قطاعا بهذا الحجم والحضور يجد اهتماما من الغرفة بما يؤسس لقيام دور معرفي بصناعة العقار الذي أصبح علما له أصوله ومضامينه الخاصة خاصة وأن الغرفة ممثلة في اللجنة العقارية كان لها شرف الريادة في تشكيل لجنة للتثمين العقاري.

بعد أن أنصفهم القضاء بإلغاء قرار النائب العام بمنعهم من التصرف في أموالهم

سعوديون يهددون بسحب استثماراتهم ومقاضاة حكومة مصر

مجلس الغرف السعودية

أكد مستثمران سعوديان من المشمولين في قائمة حظر أموالهم ومنعهم من السفر التي اصدرها النائب العام المصري، والغتها محكمة الجنايات أمس، رغبتهما في مقاضاة الجهات التي اتهمتهما، ومطالبتها برد اعتبار وتعويض على ما لحقهما من اتهامات غير مشروعة، إضافة إلى إمكانية سحب أموالهما المستثمرة من البورصة المصرية.

فيما أكد عدد من المحامين المصريين أن رجال الأعمال السعوديين المتهمين في قضية التلاعب في البورصة المصرية تم الزج بهم في القضية بلا داع قانوني، وأن المستهدف في هذه القضية كان نجلي الرئيس السابق جمال وعلاء مبارك، فيما رأى خبراء اقتصاديون أن توجيه اتهامات لمستثمرين أجانب، خاصة السعوديين، قد يضر بالاقتصاد المصري، بل وينذر بكارثة.

وكانت محكمة جنايات القاهرة قد قررت أمس، إلغاء قرار النائب العام بمنع 23 رجل أعمال، بينهم خمسة سعوديون، من التصرف في أموالهم على خلفية اتهامهم في قضية التلاعب بأموال البورصة، وصفقة بيع «البنك الوطني المصري».

ووصف رجل الأعمال، مازن غرم الله الزهراني، الاتهام بالمزعج، ولفت الزهراني في تصريحات لصحيفة «الشرق» إلى أنهم سيدرسون مقاضاة الجهات التي اتهمتهم وشهرت بهم دون دليل، مشيرا إلى إمكانية سحب استثماراتهم من البورصة المصرية حال تدهور الأوضاع في مصر وعدم وجود مناخ استثماري آمن، مبينا أنهم وكلوا محاميا في مصر لمتابعة القضية في ظل وجوده مع والده في المملكة في الوقت الحالي.

وصادق بدر الزهراني على كلام مازن، مؤكدا أن هاجسهم الأكبر كان رفع الحظر عن أموالهم وهو ما تحقق، وقال «موضوع مقاضاة الجهات التي شهرت والصقت بنا تهما دون دليل أمر مطروح للدراسة، وربما إذا تم الاتفاق على هذه الرؤية مع المحامي فربما نتجه لذلك».

وحول رغبتهم في سحب أموالهم من مصر قال «ما زالت استثماراتنا مستمرة في الوقت الحالي في مصر، لكننا إذا رأينا أن الخيار الأفضل هو سحبها فربما نتخذ هذا القرار الذي لا بد أن يدرس بشكل جيد قبل اتخاذه».

من جانبه، استغرب رجل الأعمال عبد الرحمن الشربتلي هذه التهمة ووصفها بالإساءة المجانية لأناس أخلصوا في عملهم، لكنه نفى أن يكون هناك موقف من المستثمرين السعوديين بسبب المواقف السياسية.

تفاؤل في مجلس الغرف

كشف رئيس مجلس الأعمال السعودي المصري، الدكتور عبدالله دحلان عن اتفاق لعمل رد موحد باسم مجلس الغرف السعودي للرد على هذه القضية، مبديا تفاؤلا أكبر في المرحلة المقبلة لمزيد من الانفراجات للوضع القائم في مصر وانتعاش الاستثمارات السعودية هناك.

140 مصنع أسمدة صينياً تتهيأ لبدء الإنتاج

مصانع بتروكيماوية سعودية جديدة تتنافس لتدشين مشاريعها

تتأهب عدة مصانع بتروكيماوية بالجبيل الصناعية لتدشين مشاريع جديدة خلال العام الجاري 2013 الأمر الذي سيعزز أداء قطاع البتروكيماويات ونمو صافي الدخل نتيجة زيادة المبيعات مع بدء تشغيل المصانع الجديدة وتحسن الكفاءة التشغيلية، إلا أن بطء النمو الاقتصادي لازال يؤخر من انتعاش الطلب وستبقى معظم أسعار البتروكيماويات ثابتة نوعا ما في 2013.

وتنظر عدة شركات لتحسن الكفاءات التشغيلية والذي سيكون مستداما خلال الأرباع القادمة مع قوة توقعات أسعار بعض المنتجات مثل البولي بروبلين نتيجة لنقص العرض وسط بعض الدعم مع بدء المشاريع الجديدة في شركات مثل بتروكيم ومشاريع شركة الصحراء إلى جانب تحسن الكفاءة التشغيلية في المصانع الحالية وانخفاض خسائر كيان فيما من المتوقع أن يساهم الارتفاع المحتمل في أسعار الغاز الطبيعي إلى 1.5 دولار / مليون وحدة حسب بعض التوقعات في مزيد من الضغط على القطاع بأكمله.

ويأتي أبرز الشركات التي تتأهب لتدشين إنتاج مشاريعها الجديدة شركة سبكيم والتي من المقرر أن تبدأ التشغيل التجريبي للمرحلة الثالثة بطاقة إنتاجية 232 ألف طن متري في الستة في النصف الثاني من 2013 وبدء التشغيل التجاري في الربع الأول من 2014، ومن المرجح أن يحتاج هذا المصنع إلى 3-4 ارباع ليصل إلى معدل تشغيل 100 في المئة ومن المرجح أن تعمل إضافات الطاقة الإنتاجية وتحسن الكفاءة التشغيلية على رفع مبيعاتها.

وتدعم مشاريع سبكيم الجديدة في تعويض تبعات أعمال الصيانة لمصانعها الأربعة التي مخطط تنفيذها في الربع الأول من 2013 حيث تشير التقديرات المبدئية لسبكيم عن مأثر مالي لإغلاق الشركة العالمية للميثانول والشركة العالمية للدايول في الربع الأول من 2013 حيث ستعمل الإغلاقات الأربعة إجمالا على خفض صافي دخل الربع الأول من 2013 فيما ستعمل هذه الإغلاقات على تحسين الكفاءة التشغيلية خلال الأرباع المقبلة.

من جهتها أعلنت سافكو عن خطط لإغلاق سافكو2 وسافكو3 للصيانة خلال 2013 دون تحديد التاريخ ومن المتوقع أن يتم إغلاق سافكو2 ذي الطاقة الإنتاجية البالغة 600 ألف طن متري في الستة من اليوريا و500 ألف طن متري من الأمونيا، لمدة 50 يوما ثم 32 يوما على التوالي بينما سيتم إغلاق سافكو3 ذي الطاقة الإنتاجية البالغة 570 ألف طن متري من اليوريا و500 ألف طن متري في الستة من الأمونيا، لمدة 45 يوما و30 يوما على التوالي، وليس من المتوقع أن يكون لهذه الإغلاقات أثر كبير على أرباح 2013 فيما يتوقع أن تنخفض مبيعات وصافي دخل الربع الثاني من 2013 بنسبة 4.8 في المئة و10.2 في المئة على اساس ربع سنوي على التوالي.